مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــــرام
التاريخ : ١٩٧٢/٤/٨

الاتحـــاد الاشـــتراكى : هل هو حزب للوسط أم تحـــالف لجميـــع القـــوى والاتجـــاهات الوطنيـــة ؟

منذ ســـنوات ونحن نصـــف الاتحادالاشتراكى بانه « وعاء » يضم داخله قوى الشعب العاملة وانه « تحالف »يجرى داخله « تفاعل ديمقراطى » بين هذه القوى بهدف الوصول الى « تذويبالفوارق بين الطبقات » وان المنظمـــات الجماهيرية كالنقابات والاتحادات يجب انتمارس نشاطها فى « اطار » الاتحـــاد الاشتراكى ، ولكن « مستقلة » عنه .تم نكتشف انه لا تنظيمـــات الاتحـــاد الاشتراكى ولا المنظمات الجماهيرية قداستطاعت أن تستوعب آراء الجماهير ، وانه وفق القوانين الاجتماعية التىلاتحتاجالى صيغة لتقررها ، تتولد انشطة خارج هذه التنظيمات الرسمية . فنسمع عنحركة للطلاب مستقلة عن اتحاداتهم ، ونسمع عن نشاط للعمال خارج نقاباتهموعن آراء للراسمالية الوطنية تختلف عن آراء غرفها التجارية والصناعية .

ونحن نصف الاتحاد الاشتراكى ايضا بانه سلطة « فوقية » او انه « السلطة الام » وننبت له جناحين كالطير ، احدهما نسميه « الجناح التنفيذى » والاخر نسميه « الجناح التشريعى » بهدف خلق وحدة متكاملة بين أجهزة الدولة المختلفة ونستريح الى ان هذه العبارات والصيغ قد حلت مشكلات العلاقة بين الاتحاد الاشتراكى وبين الاجهزة التنفيذية والهيئة التشريعية . ثم نتنبه الى ان هذه « الوحدة الكاملة » قد تخلق نوعا من النظام « الشمولى » الذى قد يعدم الرأى فندرك اخيرا ان على الاتحاد الاشتراكى ان يقدم المنبر الحر لجميع قوى الشعب العاملة ، وان يحتضن دون عقد او حساسيات افكار القوى المتحالفة وتنظيم الحوار فيما بينها ديمقراطيا .

وكلنا حين يجلس للمناقشة يتفق على هذه الصيغ ، ولكن لكل منا فى مؤخرة راسه فهم مختلف لها ..

الاختلاف قديم هول تحديد مفهوم « الاشتراكية » التى نسعى الى تحقيقها وكلنا يستعمل هذا التعبير ، ولكن لكل فى ذهنه معنى مختلف عن الاخر. فبعضنا يفسر وصف الميثاق لهذه الاشتراكيه بانها الاشتراكية العلمية تفسيرا مقتضاه ان هناك اشتراكية واحدة وان اختلفتطرق تحقيقها ، وان طريق التحول الاشتراكى ليست امامه سدود ، ويأتى آخر فيعلن استنادا الى تقرير الميثاق« ان اشتراكيتنا العربية لها خصائصها المميزة وان علينا ان نحميها من ان يستغلها البعض فينحرف بمفاهيمها الىمفاهيم مذهبيةغريبة عنها» ويأتى ثالث فيقول انها الاشتراكية

الاسلامية ، ويرى رابع انها الاشتراكية العربية ذات التطبيق المصرى .

هذه المفاهيم المختلفة موجودة فعلا فى المجتمع .. مجتمع الاتحاد الاشتراكى ويجب ان نسلم بوجودها . ومن هنا كان صدقا ما طالب به المهندس سيد مرعى من « ان يحتضن الاتحاد الاشتراكى دون عقد او حساسيات افكار القوى المتحالفة » فالفكرة التى لاتجد المجال الشرعى الذى تعلن فيه عن نفسها ، ستلتمس حتما مجالا غير شرعى .. ومن الخطأ ان نتوهم اننا نتقدم الى الاتحاد الاشتراكى بفكر موحد تماما . هذه عبارات انشائية لاتمثل الواقع السياسى. حقيقة هناك قدر معين متفق عليه من الفكر :

القضاء على تحالف الاقطاع وراس المال ـ تحقيق التنمية الاقتصادية ـ الدور القائد للقطاع العام ـ التحالف بين الطبقات ـ ربط الحرية الاجتماعية بالحرية السياسية ـ عدم الانحياز ـ الانتماء العربى .

وهناك برنامج معين لمرحلة معينة وهناك مصالح موحدة لاخلاف عليها فى هذه المرحلة .. ولكن لو تصورنا ابعد من هذا ، لكان اغراقا فى الوهم !

ومن هنا فاننا يجب ان نقف بامعان امام بعض العبارات الهامة التى وردت فى كلمة السكرتير الاول للجنة المركزية فى افتتاح دورة المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى فى ١٦ فبراير الماضى ، حين يقول « اننا يجب ان نحدد المصالح الموحدة ذات الوزن القومى الشامل والتى لا خلاف عليها بين مختلف قوى التحالف وهى : تحرير الارض المحتلة ـ استمرار التطور على الطريق الاشتراكى ـ تعزيز دائم للديموقراطية وسيادة القانون ـ محاربة البيروقراطية فى اجهزة الدولة والقطاع العام ـ محو الامية ـ الانتماء المصيرى الى الامة العربية » .

وليس لى الا تحفظ واحد على تحديد المصالح غير المختلف عليها .. فلست واثقا مما اذا كان استمرار التطور على الطريق الاشتراكى محل اتفاق حول مفهومه ومداه . وقد لايكون هناك خلاف حول ما تحقق من منجزات اشتراكية ، فقوى الشعب العاملة التى يضمها التحالف حريصة على حماية هذه المنجزات وهى جميعا قد انتفعت منها بما فى ذلك الراسمالية الوطنية التى فتحت امامها ابوابا للاستثمار لم تكن متاحة لها من قبل ، خصوصا بعد ان امنت من مخاطر الحراسة .. واطمأنت الى سيادة القانون . ولكن عند تحديد مدى هذا التطور وعند السير فى طريقه فعلا قد يبدو الخلاف .

حينما نتحدث مثلا عن الملكية غير المستغلة جريا على تعبير الميثاق ،فنحن قد نختلف حول معيار تحديدها . فهل هو معيار **تجريبى** ، فمرة كانت ملكية المائتى فدان غير مستغلة ثم انتهى بنا التحديد الى انها ملكية مالايزيد على خمسين فدانا ، وهل تمضى التجربة فى تطورها ام ان هناك حدا يمكن ان تتوقف عنده ؟ ام انه معيار **موضوعى** قوامه عدم حصول المالك على فائض للقيمة نتيجة استخدامه اجراء فى ملكه ؟ وهل مايزال هذا المعيار صالحا فى زمن التطور العلمى والتكنولوجى واستخدام الميكنة الحديثة ؟

ويأتى بعد ذلك الاساس الثانى الذى عرضه السكرتير الاول فى تحديده للمصالح الاجتماعية ، وهو « **تحديد اهم المصالح الخاصة لكل قوة اجتماعية فى التحالف وترتيب اولويات تحقيقها** » . وفى تحديد

هذه المصالح الخاصة يمكن ان يقوم خلاف حول طريق التطور الاشتراكى ومداه .

ولكننا فى هـذه المرحلة التى يشغل فيها تحرير الارض ـ ويجب أن يشغل ـ كل اهتمامنا وتفكيرنا ، لانريد ان نقـع فى مصيدة الاتفاق الايديولوجى التام كما اننا لانريد ان نقع فى مصيدة المصـالح الخاصة . انها مرحلة « **جبهة وطنية** » من اجل تحرير وطننا وسلامة شعبنا .

بل نريد ـ وانا استعير عبارة هـامة اخرى وردت فى خطاب المهندس سيد مرعى « **ان نتفق على خطوط سـياسية عملية موحدة** » ليس الاتفاق اذن **ايديولوجيا** ولكنه اتفاق حول خطوط سياسية عملية اى حول برنامج اساسه قدر متفق عليه من المصالح التى تستند الى قدر متفق عليه من الفكر .

وفى ضوء هذا النظر ، يمكن ان نفهم معنى ان يحتضن الاتحاد الاشتراكى دون عقد او حساسيات افكار القوى المتحالفة . فلاول مرة يجب ان نسلم بان المنبر الحر الذى نقدمه لانقدمه فقط « لقوى الشعب العاملة » بل نقدمه ايضـا « للافـكار المختلفة داخل قوى الشعب العاملة » .

وعلى هذا فانى اتحفظ تماما فى تحليل البعض لازمة الاتحاد الاشتراكى ، بانها ازمة « عدم وضوح رؤية » او « غياب الايديولوجية » ، فالاتحاد الاشـتراكى ليس حزبا يمكن أن تربط أعضاءه مصالح ايديولوجية واحدة . ومايراه البعض من ان يتبنى ايديولوجية « **الوسط** » وانه يجب بالتالى ان يلفظ اى آراء اخرى ـ هذا القول من شأنه أن يهدم حرية الفكر والممارسة الديمقراطية الصحيحة، فنتيجته المنطقية اذا رفض الاتحـاد

الاشتراكى ان يستوعب آراء غير آراء الوسط ان يتحول الى حزب ، ويصبح من المحتم أن تجاول الاراء الاخرى أن تجد متنفسا لها خارج تنظيماته ، مع انها قابلة لحد ادنى متفق عليه فى الميثاق وفى بيان ٣٠ مارس وفى الدستور وفى برنامج العمل الوطنى . ثم ماهذا الذى يمكن تسميته آراء « الوسط » وهل هو شىء آخر غير القدر المتفق عليه بين جميع القوى الوطنية والاتجاهات التقدمية بصرف النظر عن اى خلافات بينها ؟

اذا فهمنا الاتحاد الاشتراكى فى هذه المرحلة على انها **اتاحة المنبر الحر لجميع قوى الشعب العاملة : وتجميعها** حول مصالح مشتركة بينها فى مقدمتها تحرير الارض — كان لزاما ان نرتب جملة نتائج على ذلك :

١ — ان المركزية الديموقراطية لا يمكن ان تطبق بحذافيرها فى تحالف واسع يضم قوى مختلفة وافكارا متباينة ، بل انها لا تطبق الا فى حدود المصالح والافكار المتفق عليها ، فيجب ان تكون درجة الديموقراطية فى التنظيم اكثر من درجة المركزية . وفى هذه الحدود يسرى التزام المستويات بقرارات ما يعلوها ، وتستمد قرارات المؤتمر القومى واللجنة المركزية قوتها الملزمة .

٢ — انه فى البحث عن طريقة للتعبير عن مصالح القوى المختلفة يجب ان نولى اهتماما بالغا للتنظيمات الجماهيرية .
نقابات العمال منبر طبيعى لاحدى قوى التحالف وهى العمال والعمال الزراعيون .

التعاونيات الزراعية منبرطبيعى للفلاحين
الغرف التجارية والغرف الصناعية منبر للراسمالية الوطنية .
النقابات المهنية والجمعيات منبر للمثقفين

ويجب ان نضمن التمثيل المستقل لهذه النقابات باعتبارها منظمات جماهيرية ، فى المؤتمر القومى وفى اللجنة المركزية.

ويجب ان نضمن ان تصبح هذه المنظمات معبرة حقيقة عن راى جماهيرها لاعن الراى الذى نريد لها انتعبر عنه.. وفى نفس الوقت يجب ان نضمن تمثيلا مستقلا للقوى الشعبية ، ان المؤتمر الوطنى الذى اقر الميثاق كان منتخبا على اســـاس تمثيل « القوى » .

٣ ــ ان العلاقة بين الاتحاد الاشتراكى وبين سلطة الدولة او بينه وبين التنظيمات الجماهيرية يجب الا تكون علاقة عضـوية بل علاقة سياسية بمعنى ان الاتحـــاد الاشتراكى لا يوجه النقابات مثلا اعتمادا على انها تابعة له او بناء على سلطته عليها بل اعتمادا على اقتناعها برسالته ، ولا يوجه الحكومة مثلا اعتمادا على انه سلطة « فوقية » بل اعتمادا على تاثيره الحقيقى بين الجماهير الذى يمـكن ان ينعكس على مجلس الشعب وهو السلطة الدستورية التى تملك محاسبة الحكومة وفق الدستور ، دون ان يخل ذلك بسلطة الاتحاد الاشتراكى فى محاسبة اعضائه فى الاجهزة التنفيذية « سياسيا » عن اى انحراف عن الخط السياسى الذى يمثل القدر المتفق عليه من المصالح المشتركة وبرامج تحقيقهـا .

بمعنى آخر فان الاتحاد الاشتراكى يجب

ان ينزع عنه « الكسل » الذى يشجعه عليه اعتماده على الوسائل القانونية والادارية لتوجيه مؤسسات الدولة . بل ان ينزل الى العمل السياسى .. الى النقاش والحوار والاقناع واجتذاب الجماهير .

وانا اسلم مع ذلك بان نجاح الاتحاد الاشتراكى فى هذه المرحلة يجب ان يعتمد اساسا على قيامه بالتعبئة القومية لتحرير الارض ، وحل مشاكل الجماهير فى اطار المصالح المتفق عليها — وليس مطلوبا منه فى هذه المرحلة اكثر من هذا فهو لايمكنه بحكم طبيعته وتكوينه وبحكم انه ليس حزبا ان يستقطب حماس الانصار ونضالهم لمهام اخرى غير تحرير الارض وحماية الوحدة الوطنية .

واذا سئلت وماذا بعد هذه المرحلة ؟
اجيب — وفق تصورى : ان الظروف الموضوعية وحدها هى التى ستفرض الصيغة الملائمة للعمل السياسى فيما بعد مرحلة ازالة آثار العدوان .

جمال العطيفى